

الأثر التتبعي لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في فاعلية الجهاز المصرفي العراقي والعمق المالي له للمدة

2020 - 2006

د. نوزاد رجب زبير، علوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، اقليم كردستان، العراق

المستخلص

تناول البحث تحليل وتقييم الامر التتبعي لكفاءة الادوات الكمية للسياسة النقدية في فاعلية الجهاز المصرفي والعمق المالي له، إذ تمثلت مشكلة البحث بطرح سؤال رئيس، كيف يجب تنفيذ السياسة النقدية بواسطة ادواتها الكمية لتحسين فاعلية الجهاز المصرفي؟ وكيف سيكون تأثيرها في العمق المالي للجهاز المصرفي؟ وتتمثل أهمية البحث ببيان الدور الذي تلعبه الادوات الكمية للسياسة النقدية من آثار إيجابية، أو سلبية في فاعلية الجهاز المصرفي، والعمق المالي له. ولقد أكسب الموضوع أهمية استثنائية، نتيجة التطورات التي يمكن ان تحدث في القطاع المصرفي العراقي، وكيفية تحسين فاعليته لمواكبة هذه التغيرات بافضل صورة ممكنة. ويهدف الوصول إلى طبيعة علاقة الأثر والارتباط بين متغيرات البحث، تم استخدام اساليب تحليلية مناسبة في ضوء تحليل البيانات المجمعة بواسطة التقارير المختلفة للبنك المركزي العراقي.

وتشير نتائج البحث الى ان الجهاز المصرفي العراقي يتصف بعدم العمق بدلالة مؤشرات حيث سجل العمق النقدي كمتوسط 35.52%، أما العمق الائتماني الخاص، والحكومي فسجلا 6.3%، 3.5% على التوالي، وهي نسبة قليلة مقارنة بدول المنطقة، كما تبين ان لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية تأثير مباشر وغير مباشر في العمق المالي، حيث بلغت قيمة معاملات التأثير المعيارية المباشرة (0.331)، اما قيمة معاملات التأثير المعيارية غير المباشرة قد بلغت (0.451) مما يدل على أن وجود المتغير الوسيط (فاعلية الجهاز المصرفي) أدى إلى تحسين قيمة العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع.

واختتمت البحث بمجموعة من المقترحات، أهمها: دعم القطاع المصرفي الخاص لكي يكون قادراً على منافسة القطاع العام، واستحداث أدوات، وخدمات مالية مناسبة لعمليات التمويل المحلية والحكومية، من خلال تحرير أسعار الفائدة، وتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة؛ لضمان تعبئة الموارد المالية بشكل كفوء ومن ثم زيادة العمق المالي، و تنفيذ الادوات الكمية للسياسة النقدية من خلال تطبيق نماذج متطورة في مجال التنبؤ بحجم السيولة، فضلاً عن طرح ادوات جديدة لتحديد السيولة المصرفية من خلال عمليات السوق المفتوحة.

(الكلمات البالة): الادوات الكمية للسياسة النقدية، العمق المالي، العمق النقدي، فاعلية الجهاز المصرفي، الناتج المحلي الاجمالي.

1. المقدمة يعد الجهاز المصرفي العراقي الركيزة الاساسية لتمويل الاقتصاد في ظل اقتصاد السوق، حيث شهد تغيرات وتطورات عديدة بعد عام 2003، نتيجة تغيرات سياسية واقتصادية، وظهور داعش واخيراً جائحة كورونا، لذلك وما يزال يحاول البنك المركزي من خلال سياساته المختلفة تعزيز مكانته وتوفير بيئة مصرفية ملائمة لتمكين من الارتقاء بمستوى فاعلية أدائه وتحسين العمق المالي له، وهذا لا يتحقق الا اذا كان هناك مناخ ملائم، وسياسة نقدية سليمة؛ لتحقيق الاستقرار والتوازن بين نشاطي الادخار والاستثمار، وتوجيه عمل الجهاز المصرفي لتحقيق هذا الهدف، لأن هذا من السياسات الاقتصادية المهمة، وتسيطر على اخطر قطاع اقتصادي، وهو القطاع المصرفي والذي ما يزال يعاني من مشكلات كثيرة وبحاجة الى ارادة قوية للنهوض بهذا القطاع؛ لأنه يمثل حجر الأساس للتطور الاقتصادي، لذا فإن متطلبات تطوير القطاع المالي والمصرفي، وزيادة فاعليته وكفاءته يعد حاجة ماسة للتنمية الاقتصادية، ومن خلال وجود سياسة نقدية قوية واستخدامها للادوات المختلفة قادرة على تحسين وضع هذا الجهاز، ومواكبة التطورات الاقتصادية، وعلى الرغم من اختلاف الادوات المستخدمة بين البنوك المركزية في العالم، الا أنها تستهدف تحسين فاعلية الجهاز المصرفي، ومن ثم تحسين مستوى العمق المالي له، ليرتقى إلى مستوى بنوك دول العالم.

2. منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

إن قضية تحسين فاعلية الجهاز المصرفي، والعمق المالي، تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للبنك المركزي، لانها كفيلا بتوفير منابع جديدة للادخار والاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للاقتصاد العراقي، ومن ثم معالجة الخلل الموجود فيه، باعتباره الخيار الوحيد للتخلص من التخلف الاقتصادي، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي؛ لذلك وضعت كل أدواته وسياساته لكسب هذه القضية، وبمرور الزمن تشكل في القطاع المالي والمصرفي ارتباطات مصالح، وثقافة عمل تقاوم سياسات السلطة النقدية، وتناور الضوابط، بحيث يتطلب الامر اتخاذ تدابير مضاعفة وقوية تنسم بالجذرية، لإحداث فاعلية أكبر، وعمق مالي اوسع في الجهاز المصرفي، ومن المعلوم ان العمق المالي يتزايد مع السات الواضحة للتطور الاقتصادي للبلاد، والاصلاحات المصرفية المتعلقة باستخدام أدوات السياسة النقدية، ويبقى التساؤل: هل أن الادوات الكمية المستخدمة في السياسة النقدية لها اثار إيجابية في فاعلية الجهاز المصرفي، ومن ثم العمق المالي له؟ وماهي محدداها الرئيسة، خاصة في ظل اهتمامات متخذي قرارات السلطة النقدية بذلك.

وإتسافاً مع ما تقدم، يرى الباحث أن طرح جملة من التساؤلات يمكن أن يسهم في تأطير مشكلة البحث وكالاتي:

- 1- ما مدى تأثير كفاءة استخدام الادوات الكمية للسياسة النقدية في فاعلية الجهاز المصرفي العراقي والعمق المالي له؟
- 2- هل تتمكن السلطة النقدية من خلال ادارتها للادوات الكمية من تحقيق مستويات جيدة من تحسين فاعلية الجهاز المصرفي، ومن ثم تحقيق مستوى مقبول من العمق المالي له؟
- 3- هل أن الادوات المستخدمة للسياسة النقدية ستزيد من مستوى العمق المالي أم لا من خلال فاعلية الجهاز المصرفي؟
- 4- هل هناك علاقة ارتباط بين متغيرات البحث: (أدوات السياسة النقدية، فاعلية الجهاز المصرفي، العمق المالي)

5- هل أن التباين في مستويات العمق المالي للجهاز المصرفي يعود إلى إجراء أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، أم إلى فاعلية الجهاز المصرفي، أم إلى كليهما معاً ؟

2.2 أهمية البحث

تتم أهمية البحث من الأهمية الخاصة التي تحتلها الأدوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في فرص تحسين تطور الجهاز المصرفي وفعالية الجهاز المصرفي والتي يمكن أن تترجم إلى زيادة العمق المالي للجهاز المصرفي، حيث أن زيادة كفاءة أدوات السياسة النقدية لها آثار إيجابية على العمق المالي المتطور والتي يمكن أن يتحول بدورها إلى نمو اقتصادي مستدام، من خلال تطور كفاءة استعمال وتخصيص رأس المال بآلية الاستعمالات الأكثر كفاءة في الجهاز المصرفي العراقي، وبناءً على هذه الأهمية لابد من اكتشاف العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية وفعالية الجهاز المصرفي والعمق المالي لها، فضلاً عن عرض إطار نظري عن الأدوات الكمية للسياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي، وكذلك عرض مؤشرات فاعلية الجهاز المصرفي، ومؤشرات العمق المالي. وكذلك اغناء الموضوع بدراسة أكثر عمقاً في موضوع الأدوات الكمية للسياسة النقدية والعمق المالي وفعالية الجهاز المصرفي العراقي.

3.2 أهداف البحث

إن الهدف الرئيس لهذا البحث، هو تسليط الضوء على الأدوات الكمية للسياسة النقدية، ومدى حجم علاقتها وتأثيرها في فاعلية الجهاز المصرفي العراقي، والدور الذي تلعبه في تحقيق العمق المالي، والدور الذي يجب أن يلعبه البنك المركزي عن طريق أدوات الكمية بشكل خاص لزيادة فاعلية الجهاز المصرفي وتحفيزه على تحقيق مستوى معين من العمق المالي، فضلاً عن ذلك، فإن البحث تهدف إلى ما يأتي :

- بيان اتجاه السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطة النقدية، هل هي نحو التوسعية أم الانكماشية، والكشف عن الواقع الحالي لمستويات الفاعلية والعمق المالي للجهاز المصرفي.
- التعرف على أهم الأدوات الكمية المستخدمة من قبل البنك المركزي والسبل الممكنة للارتقاء بفاعلية الجهاز المصرفي ومن ثم الارتقاء بالعمق المالي للجهاز المصرفي.
- بيان اتجاه حجم، ونوع العلاقة للأدوات الكمية للسياسة النقدية بكل من فاعلية الجهاز المصرفي، والعمق المالي له؛ ومن ثم بيان العلاقة بين فاعلية الجهاز المصرفي والعمق المالي من خلال تحليل وإثبات العلاقة بين متغيرات البحث.

4.2 فرضيات البحث

استكمالاً لمتطلبات البحث، ويهدف الإجابة عن تساؤلاتها؛ تم وضع الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات البحث الثلاثة وأبعادها عند مستوى معنوية (0.05).

الفرضية الثانية: تؤثر كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية معنوياً في كل من فاعلية الجهاز المصرفي، وأبعادها المتمثلة بـ (معدل التحويل، التوسع المالي، التوسع استثماري، الأيداع المالي)، والعمق المالي للجهاز المصرفي، وأبعادها المتمثلة بـ (عمق نقدي، وعمق ائتماني خاص، وعمق ائتماني حكومي) عند مستوى معنوية (0.05).

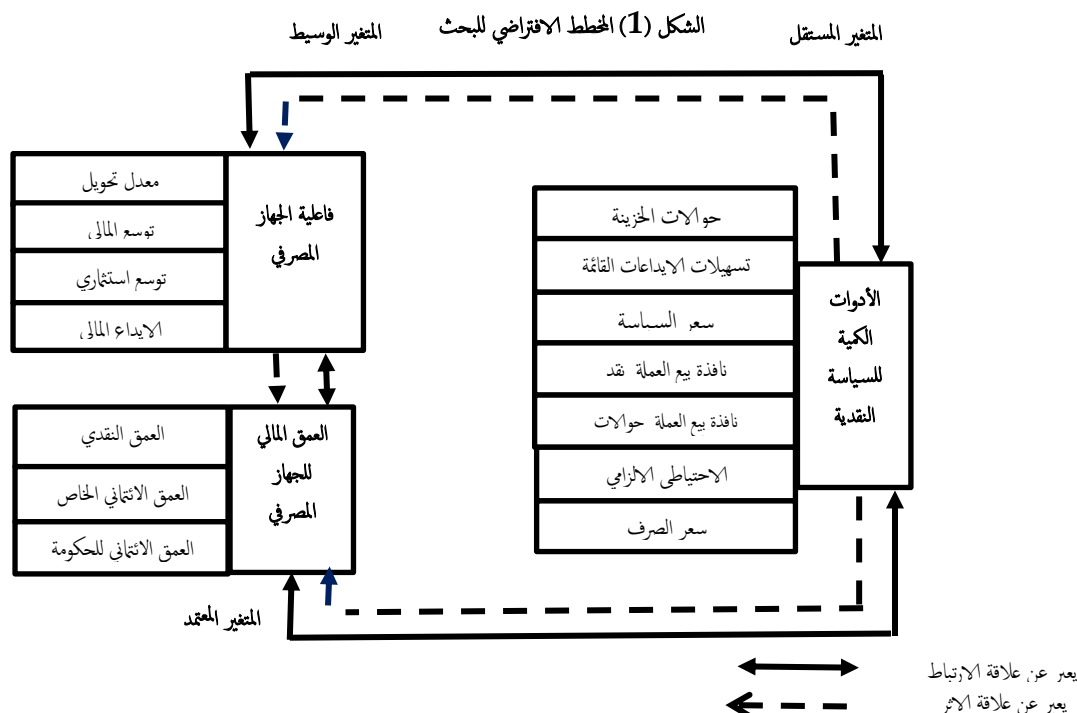
الفرضية الثالثة: تؤثر فاعلية الجهاز المصرفي معنوياً في تحسين العمق المالي له. عند مستوى معنوية (0.05).

الفرضية الرابعة: يؤثر استخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العمق المالي من خلال فاعلية الجهاز المصرفي عند مستوى معنوية (0.05).

الفرضية الخامسة: يتباين الجهاز المصرفي العراقي في مستوى العمق المالي له، وذلك تبعاً لتباين كل من الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وفعالية الجهاز المصرفي

5.2 مخطط البحث

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث وفرضياتها تصميم نموذج افتراضي، إذ يشير المخطط الآتي إلى وجود علاقة ارتباط بين متغيراته، فضلاً عن تأثير اتجاه واحد في الأدوات الكمية للسياسة النقدية بوصفه متغيراً مستقلاً، وفعالية الجهاز المصرفي بوصفه متغيراً وسيطاً، والعمق المالي بوصفه متغيراً معتمداً



6.2 مجمع البحث وعينته

تعد البحث من البحوث التحليلية بالدرجة الاساس لوصف وقائع الجهاز المصرفي، والحقائق المرتبطة به، مع التركيز على دور البنك المركزي العراقي في تعزيز هذه الادوات، ومن ثم الفاعلية والعمق المالي للجهاز المصرفي، حيث تم استخدام تعددية المناهج منها المنهج الوصفي يتضمن مصفاً لكثير من المؤشرات والتحليلي والمنهج الكمي وذلك باستخدام نماذج احصائية للتعرف على علاقت الاثر والارتباط بين متغيرات البحث .

أما حدود البحث، فتتضمن الحدود الآتية:

- الحدود المكانية: تمثلت بالجهاز المصرفي العراقي .
- الحدود الزمنية : الحدود الزمانية بالمدة من 2006 – 2020
- الحدود البحثية : تتكون حدود البحثية من ثلاثة متغيرات أساسية، وهي كل من الادوات الكمية للسياسة النقدية بوصفها متغيراً مستقلاً، وفاعلية الجهاز المصرفي بدلالة ابعاده، بوصفها متغيراً وسيطاً، والعمق المالي بأبعاده المختلفة بوصفه متغيراً تابعاً.

3 الجانب النظري

1.3 الادوات الكمية للسياسة النقدية: وهي تلك الوسائل التي تؤثر في كمية الائتمان بصورة عامة، وليس على نوع خاص منه، فهي أدوات عامة ومصممة للتأثير في الحجم الكلي للنقد والائتمان.

وليس مصممة لمجالات النقد والائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد. (كوماري، 2013، 31).

ويرى الباحث أن الادوات الكمية للسياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن السياسة النقدية، والتي تنفذها السلطة النقدية ضمن صلاحياتها القانونية، لإدارة الائتمان من ناحية الحجم وليس النوع ويتوقيت مناسب وبسرعة المطلوبة، ومن ثم الهجمة على عرض النقد، لتحقيق أهداف اقتصادية عامة. وتمثل الادوات الكمية بالآتي:

- 1.1.3 حوالات الخزينة:** طبقت هذه الاداة في (2004/7/18) وتمت على أساس إنشاء وزارة المالية (مزاو الحوالات)، واعطت البنك المركزي صلاحية العمل كوكيل مالي نيابة عنها في مزااداتها، اذ تعرض اصدارات حوالات الخزينة على المصارف العاملة والمجازة في العراق للمزايدة عليها، ولم تقتصر على مزاادات حوالات وزارة المالية فقط، وانما اصدار حوالات للبنك المركزي ايضاً، والتي تهدف الى تحقيق استقرار نقدي (اسماعيل وفاضل ، 2019، 80)
- 2.1.3 التسهيلات القائمة:** وتعني إدارة السيولة المصرفية بفاعلية وسهولة أكبر، من خلال تشجيع التعامل بين المصارف التجارية فيما بينها (Inter Bank)، والعمل بهذا الاداء، تنفيذاً لأهدافها النقدية بهدف منح الائتمان الى المصارف بما يضمن السيولة المصرفية والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة (الاشارات السعيرية) (البنك المركزي العراقي ، 2015، 12)، واستحدث البنك المركزي تسهيلات الايداع القائمة، أي يقبل ودائع بالدينار العراقي و/او بالدولار الامريكي حصراً؛ بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة واستثماره لديه لقاء فائدة في حالة رغبة المصارف بالاستثمار، وتمثل الودائع بالدينار العراقي بنوعين هـ: (الشبيبي، 2007، 33).

- الاستثمار الليلي (over night): الذي يعبر عن الاجل القصير جداً للاستثمار.

- ودائع لمدة 30 يوم و 90 يوم: وتحتسب الفائدة بحسب مدة الاستثمار للوديعة .

3.1.3 سعر السياسة: ينحصر دور سعر السياسة في توزيع الاموال المدخرة بين الشكّل السائل وغير السائل ككافأة عن السيولة، ويتحدد سعرها بين عرض النقد الذي تحدده السلطات النقدية والطلب عليه. ولقد عبرت تطبيقات البنوك المركزية في البلدان النامية عن تحلفها في استخدام سعر الفائدة كأداة من ادوات السياسة النقدية والائتمانية بفعل قوانين المصارف والائتمان التي وضعت حدوداً قصوى لاسعار الخصم والفائدة على القروض والودائع. (المناعي، 2000، 218).

4.1.3 نافذة بيع العملة نقداً: او على شكل حوالات: قد اعتمد البنك المركزي اسلوب تلبية الطلب على العملة الاجنبية – الدولار – من المصارف، بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك بسبب ارتباط سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة، واصبح البنك المركزي بمنزلة (السوق المركزي للعملة الاجنبية) واستخدام اسلوب (التعويم المدار)، وأن هذا المزاو وضع حداً لتقليل قيمة الدينار مقابل الدولار، وحصول تقارب بين سعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف الاسمي. (الخرجي، 2010، 9)

5.1.3 الاحتياطي الإلزامي: تستهدف هذه الاداة التأثير في عرض النقد من خلال التحكم بقدرة البنوك على توليد الائتمان، حيث يستخدمها البنك المركزي في اتجاهاين، إما توسعية؛ وذلك بتخفيض قدرة المصارف على منح الائتمان، وذلك بتخفيض هذه النسبة، وإما انكماشية، اي تقيد قدرة المصارف على منح الائتمان ووفقاً لأهداف السياسة النقدية. (الافندي، 2018، 488).

6.1.3 سعر الصرف: يمثل سعر الصرف نسبة مبادلة العملة المحلية بالعملة الأخرى (الشرا، والعري، 2002، 6)، وأن التغيرات في أسعار الصرف تؤثر في كل من الأسعار الداخلية والمنافسة بين الشركات (Pritamani&Others,2001,1). وهناك من يرى بان سعر الصرف هو مؤشر يحد ذاته وليس اداة بيد السلطة النقدية، ويتأثر سعر الصرف بنوع السياسة النقدية المستخدمة، فإذا كانت مقيدة فتؤدي إلى تخفيض اسعار الصرف، ومن ثم تؤدي الى زيادة الصادرات، وهو ما يؤدي الى حدوث فائض في ميزان المدفوعات (Lodewijks,2015, 42).

2.3 فاعلية الجهاز المصرفي: يشكل مفهوم الفاعلية نقطة الارتكاز في نظريات المالية والمصرفية، جراء الجدل حول صياغة مفهوم شامل ودقيق لمحتواها، واصبحت معياراً رئيساً للدلالة على مدى تقدم الجهاز المصرفي، لذا اصبح التحقق من مدى وجود الفاعلية قضية استراتيجية من اجل تعزيز كفاءة ومرونة النظام المالي ككل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة. حيث يعرفها Roghaniana بأنها الانتاجية المرتفعة، والمرونة والعمل بشكل صحيح، والقدرة على التكيف مع البيئة، والقدرة على الاستقرار والابداع (Roghaniana, et.al.2012.252)، وهناك من يعرف بأنها: قدرة المصارف في استقطاب واجتذاب المدخرات، وتخصيص هذه الاموال في خدمة الاستثمار والائتمان بما يخدم التنمية الاقتصادية. (هدهود ، 2010، 60). كما يعرفها Miles بأنها قدرة الجهاز المصرفي على تحقيق الحد الادنى من الاشباع لرغبات المالية والائتمانية والتوجيهية لاطراف المختلفة ذات علاقة بالاداء الاستراتيجي (نور الدين، 2011، 51).

وهناك عوامل عديدة تؤثر في فاعلية الجهاز المصرفي في تعبئة الودائع، وتقديم الائتمان، والقيام بالاستثمارات، ومن ثم دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، وصحة سياساتها واجراءاتها، وسلامة عملياتها تعد من المتغيرات الأساسية لتطور الجهاز المصرفي ومن ثم اقتصاد نفسه.

واستخدم الباحث مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن فاعلية الجهاز المصرفي وكالاتي: (هدهود، 2010، 60-63)

1.2.3 الإبداع المالي: تعبر هذه النسبة عن قدرة الجهاز المصرفي على اجتذاب المدخرات قياساً برأس المال الممتلك مع الاحتياطيات والمخصصات المختلفة، ويعكس ثقة الافراد والمؤسسات بالجهاز المصرفي، وتقاس بالنسبة الآتية: اجمالي الودائع / القاعدة الرأسالية

2.2.3 التوسع المالي: وتقاس هذه النسبة بقدرة الجهاز المصرفي في منح الائتمان النقدي، أي تمويل المشاريع المختلفة، وتقاس بالنسبة الآتية: اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / القاعدة الرأسالية

3.2.3 التوسع الاستثماري: يشير هذا المؤشر إلى قدرة الجهاز المصرفي في استخدام أمواله الخاصة وايداعات الجمهور في أنشطة استثمارية وقدرته في استخدامها بشكل استثمارات باستثناء القروض وتقاس بالنسبة الآتية: اجمالي الاستثمارات / القاعدة الرأسالية + اجمالي الودائع

4.2.3 معدل التحويل المصرفي: يعبر هذا المؤشر عن قدرة الجهاز المصرفي في تحويل ودائع وحدات الفائض الى وحدات العجز، لغرض تمويل عملياته من خلال عملية ائتمانية، ويزداد معدل التحويل عندما تقترب القروض الممنوحة من حجم الودائع، وتقاس بنسبة الآتية:

اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / اجمالي الودائع

3.3 العمق المالي: هو أحد المتغيرات البديلة التي حظيت باهتمام كبير في الادبيات المالية والمصرفية، ويعرف بأنه قدرة المؤسسات المالية، بشكل عام، على تعبئة فعالة للموارد المالية، من أجل التنمية الاقتصادية (Nzotta & Okereke, 2009, 56)، ويعرف أيضاً بأنه زيادة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الخدمات المالية بشكل اوسع وتوجيهها للتنمية الاقتصادي (Tin, 2015, 96). وهناك من يعرفه بأنه قدرة المؤسسات المالية المتطورة على تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وعائدات مستدامة. بحيث يستطيع جميع الزبائن الوصول الى تلك الخدمات (Garba, 2014, 253). وهناك من يرى ان العمق المالي هو مصطلح مرادف للتطور المالي، في حين أن دراسات أخرى ترى ان العمق المالي هو احد المقاييس الكمية للنشاط المالي للجهاز المصرفي في المدى القصير، أما التطور المالي فيعبر عن النشاط المالي في المدى الطويل (Kulyk, 2002, 22).

ويرى الباحث أن العمق المالي للجهاز المصرفي يعد أحد مؤشرات التنمية المالية، وهو قدرة الجهاز المصرفي على التعبئة الفعالة للمدخرات، ومن ثم زيادة قدرته على وتوسيع الائتمان الممنوح للقطاعين الخاص والحكومي، وزيادة عرض النقد مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي، وتوفير خيارات أكثر من الخدمات المالية المتطورة، وذلك باعتاد سياسة مالية حقيقية مناسبة تعمل على توسيع الأسواق المصرفية، وتزيد من تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الثروة غير المالية والإنتاج.

وان عدد ونوع المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى العمق المالي للجهاز المصرفي اختلفت من باحث الى اخر وعموماً هناك مؤشران لقياس العمق المالي للجهاز المصرفي، هما: أولاً ما يسمى بمؤشرات التنقيط Monetization Ratio والتي تشمل المؤشر الآتي: (Tin, 2015, 99)

1.3.3 العمق النقدي: وهو المؤشر القائم على الاموال، او المطلوبات السائلة، مثل عرض النقد M2 / الناتج المحلي الاجمالي، ويستخدم كقياس لدرجة التطور المصرفي، وعلى الرغم من اهمية استخدامه الواسع، فإن هناك غموضاً في اعطاء صورة واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي في الدول النامية؛ لان نسبة كبيرة من عرض النقد بمعنى الواسع هو خارج الجهاز المصرفي، وأن عدداً كبيراً من التعاملات تتم نقداً بدلاً من استخدام المصارف (Levine, et.al, 2000) وثانياً مؤشرات Intermediation Ratio وتشمل كلاً من:

2.3.3 العمق الائتماني الخاص: يعكس هذا المؤشر مدى اهتمام القطاع المصرفي بتمويل القطاع الخاص، تطبيقاً لمعايير وأسس الاصلاح الاقتصادي، وانه يمثل بالدقة الكمية الموجهة فعلاً من الاموال الى القطاع الخاص، ويستخدم هذا المؤشر في قياس نمو الجهاز المصرفي، ويقاس بقسمة الائتمان النقدي للقطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي. وميزة هذا المؤشر أنه يعزل الائتمان المقدم من البنك المركزي والمصارف العامة (Khan, et.al, 2001, 10)، ويختلف الائتمان الخاص الى ناتج المحلي الاجمالي اختلافاً كبيراً عبر بلدان العالم، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدخل الفرد، ففي البلدان مرتفعة الدخل كان العمق المالي أكثر ب 4 مرات من متوسط العمق المالي للبلدان منخفضة الدخل، ولها ارتباط قوي بالنمو الاقتصادي طويل الامد. (Global Financial Development Report, 2020, 15)

3.3.3 العمق الائتماني الحكومي: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الجهاز المصرفي في تمويل نشاطات الحكومية، و تمويل الاتفاقيات الجارية قياساً بناتج المحلي الاجمالي (Setiawan, 2015, 142).

ونلاحظ ان مؤشرات العمق المالي للجهاز المصرفي المتمثل بالعمق النقدي والعمق الائتماني الخاص والحكومي ونسبة كل من النقود بالمعنى الواسع M2؛ او الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للحكومة الى الناتج المحلي الاجمالي. وهذه المؤشرات مترابطة، وذلك من خلال تعريف النقود بانها عملة في التداول مضافاً اليها الودائع، والاخير هي المصدر الرئيسي لتمويل الائتمان.

4.3 العوامل التي تساعد على زيادة العمق المالي للجهاز المصرفي

هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على زيادة العمل المالي منها: (Ekberg et al, 2015, 43-45)

- زيادة عدد المؤسسات المصرفية وفروعها.
 - توفير ادوات مالية واستثمارية وادخارية متنوعة.
 - تشجيع التفاعل والتكامل المشترك بين صانعي السياسات النقدية والمشاركين في السوق المصرفي والتحرك نحو الافصاح والشفافية.
 - تقديم حوافز للاستثمارات، وكذلك لادخارات، وتخفيف القيود على المصارف التجارية مما يؤدي الى مرونة أكبر في السوق المصرفي.
- ويرى الباحث بأن هناك اربع عوامل اذا اجتمعت ستؤدي الى زيادة العمق المالي للجهاز المصرفي وتمثل بكل من الاستقرار الامني، والاستقرار الاقتصادي، والاصلاح المؤسسي والهيكلية، وتخفيف القيود الحكومية المفروضة على القطاع المالي والمصرفي

4. الجانب العملي

1.4 اختبار بيانات البحث

تعد معرفة تأثير كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية (المتغير المستقل X) في فاعلية الجهاز المصرفي (المتغير الوسيط M) من الجوانب ذات الأهمية في تحديد التغيرات التي تحدث في العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي (المتغير المعتمد Y) والتي من خلالها نستطيع أن نحدد مستويات العمق المالي فيما إذا كانت مرتفعة، أو منخفضة. ولتقدير العلاقة ما بين متغيرات البحث لابد من اجراء عدد من الاختبارات المسبقة لذلك والتي تم تنفيذها ضمن برنامج (E-VIEWS 12) وتتضمن الآتي:

1.1.4. اختبار الاستقرارية: وهي من الاختبارات التي تهدف إلى التعرف على استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات متغيرات البحث حيث تم تطبيق اختبار جذر الوحدة وبعتماد معيار ديكي فولر الموسع أو المطور (Augmented Dicky Fuller – ADF)، ويوضح الجدول (1) نتائج هذا الاختبار ولبينات المتغيرات الثلاثة، حيث تبين أن سلسلة البيانات كانت مستقرة الفرق الأول وضمن الحد الثابت، أو الحد الثابت والاتجاه، وذلك عندما تكون قيمة (t) المقدرة أكبر من قيمة (t) الحرجة وبدرجة حرية (13) وعند مستويات المعنوية الثلاث (10%، 5%، 1%). مما يدل على أن البيانات للبحث الحالي وللمدة (2006 – 2020) ليس لها جذر وحدة، وأنها مستقرة عند الفرق الأول. وهذا بدوره يدل على تحقق الشرط الخاص بإمكانية اختبار العلاقات بين المتغيرات وحسب الفرضيات في أنموذج البحث.

الجدول (1) ملخص نتائج Augmented Dickey-Fuller test statistic لاستقرارية بيانات البحث

المتغيرات	القيمة المقدرة t لمؤشر ADF	القيم الحرجة t عند مستويات المعنوية			استقرار السلسلة عند
		10%	5%	1%	
حوالات الخزينة	- 3.2268	- 2.7791	- 1.9740	- 1.6029	الفرق الأول - ثابت واتجاه
الاداءات القائمة	- 5.2571	- 4.0579	- 3.1199	- 2.7011	الفرق الأول - ثابت
سعر السياسة	- 5.3121	- 4.8864	- 3.8289	- 3.3629	الفرق الأول - ثابت واتجاه
نافذة بيع العملة شداً	- 5.1667	- 4.1219	- 3.1449	- 2.7137	الفرق الأول - ثابت
نافذة بيع العملة حوالات	- 6.4107	- 4.1219	- 3.1449	- 2.7137	الفرق الأول - ثابت
الاحتياطي الاثري	- 6.8473	- 4.1219	- 3.1449	- 2.7137	الفرق الأول - ثابت
سعر الصرف	- 4.7686	- 4.0044	- 3.0989	- 2.6904	الفرق الأول - ثابت
معدل التحويل	- 3.3950	- 2.8167	- 1.9823	- 1.6011	الفرق الأول - ثابت واتجاه
التوسع المالي	- 4.0356	- 4.2970	- 3.2126	- 2.7476	الفرق الأول - ثابت
التوسع الاستقاري	- 7.2428	- 4.1219	- 3.1449	- 2.7137	الفرق الأول - ثابت
الاداء المالي	- 7.7120	- 5.1248	- 3.9333	- 3.4200	الفرق الأول - ثابت
العق النقدي	- 2.8399	- 2.7719	- 1.9740	- 1.6029	الفرق الأول - ثابت واتجاه
العق الائتماني الخاص	- 6.3189	- 4.2970	- 3.2126	- 2.7476	الفرق الأول - ثابت
العق الائتماني الحكومي	- 4.5972	- 4.2000	- 3.1753	- 2.7289	الفرق الأول - ثابت

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج E-VIEWS 12.

2.1.4. اختبار التكامل المشترك: يهدف الاختبار للتحقق من العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، إذ إن اختبارات الاستقرارية بينت أن استقرار السلاسل الزمنية لبيانات متغيرات البحث جاءت في الرتبة نفسها، لذلك يمكن تطبيق اختبارات إنجل – كراكر، أو جوهانسون – جوزيلوس في إيجاد التكامل المشترك؛ لأنها تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات من الرتب نفسها. وقد تم تطبيق الاختبار باعتماد طريقة (Johansen – Juselius) كونه يناسب العينات صغيرة الحجم، وعند وجود أكثر من متغير في العلاقة أو الأنموذج بما يفضل استخدامها في للبحث الحالي. ويتضمن هذا الاختبار مؤشرين، وهما اختبار الأثر (Trace Test)، واختبار القيمة المميزة العظمى (Maximum Eigen Value Test) وهما من اختبارات دالة الإمكان الأعظم، لتحديد مدى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات وعدد المتجهات فيه. وقد بينت نتائج التكامل المشترك لمتغيرات أنموذج البحث والموضحة في الجدول (2) وجود متجهة واحدة للتكامل المشترك، وأن القيم المقدرة لها وحسب معياري اختبار الأثر، والقيمة المميزة العظمى كانت أكبر من القيم الحرجة لها، وعند مستوى معنوية (0.05)، وبالاتناد إلى هذه النتائج، يتم رفض الفرضية التي تشير إلى أن قيم المتجهات مساوية للصفر، وقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن قيمة المتجه كانت مساوية للواحد، مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، أي أن هناك توازناً طويلاً الأجل بين بيانات هذه المتغيرات وللمدة (2006 – 2020). وهذا بدوره يؤكد تحقق الشرط الخاص بإمكانية اختبار العلاقات بين هذه المتغيرات في أنموذج البحث.

الجدول (2) التكامل المشترك لمتغيرات البحث

المؤشر	فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة المقدرة	القيمة الحرجة	Sig.
اختبار الأثر	r = 0	r = 1	45.0524	42.9152	0.0301
القيمة المميزة العظمى	r = 0	r = 1	26.2426	25.8232	0.0440

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج E-VIEWS 12.

3.1.4. اختبار التوزيع الطبيعي: يهدف هذا الاختبار إلى التعرف على شكل التوزيع لبيانات، وهل هي ذات توزيع اعتدالي أم لا، وقد تبين من مخرجات هذا التحليل والموضحة في الجدول (3) أن القيم المقدرة لاختبار (جارك – بير) (Jarque – Bera) للتوزيع الطبيعي ولمتغيرات البحث كافة تقل عن القيمة الجدولية لمربع كاي وبدرجة حرية (13) والتي تبلغ (22.362) فضلاً عن أن قيم المعنوية المقدرة جميعها تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي أو المعياري للبحث (0.05)، ويؤكد ذلك أن قيم معامل الالتواء تتعد عن الصفر، وأن قيم معامل التفلطح تزيد عن (3) وللمتغيرات كافة، مما يدل على أن بيانات متغيرات البحث تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (3) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث

المتغيرات	اختبار Jarque – Pera		معامل الانحراف	معامل التفلطح
	القمة المقدرة	Sig.		
كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية	2.55002	0.279428	1.00491 -	3.21485
فاعلية الجهاز المصرفي	1.46915	0.479709	0.09235	3.47798
العمق المالي للجهاز المصرفي	1.63479	0.441580	0.72357	3.72211

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج E-VIEWS 12.

ومن نتائج اختبار البيانات، يتأكد للباحث إمكانية تطبيق اختبارات الإنحدار للتعرف على علاقات التأثير بين متغيرات البحث، والحصول على معلمات حقيقية وغير زائفة لتلك الاختبارات.

2.4. تحليل متغيرات البحث

1.2.4. تحليل الأدوات الكمية للسياسة النقدية كمتغير مستقل

تتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية بكل من (حوالات الخزينة، رصيد الايداعات، سعر السياسة، نافذة بيع العملة نقداً، نافذة بيع العملة/ حوالات، الاحتياطي الاضامي، سعر الصرف) والتي ترمز برموز من ($X_7 - X_1$) على التوالي. ويمكن بيان هذه الادوات واتجاهاتها كما في الجدول (4)

حيث نلاحظ من الجدول (4) أن حوالات الخزينة بدأت في الارتفاع المستمر طوال مدة البحث، إذ سجل معدل النمو أكثر من 460% بين عامي 2006 - 2019، وسجلت كمتوسط خلال مدة البحث 6902 مليار دينار؛ وذلك بعد تطبيق قانون رقم 56 لعام 2004 المتعلق باستقلالية البنك المركزي، وتوقفه عن طبع النقود لتحويل العجز، بل الاعتماد على ادوات بديلة، منها: الحوالات لتمويل العجز، أما أعلى قيمة للحوالات فكان في عامي 2016 و 2017، حيث وصلت إلى أكثر من 16.5 و 16 ترليون دينار على التوالي، وذلك لسد العجز الكبير الموجود في الموازنة، بسبب ظهور داعش، وكذلك لتسديد مستحقات الفلاحين، فضلاً عن الحوالات لصالح هيئة التقاعد، لتعود للانخفاض عام 2020 والسبب هو إيقاف السياح للمصارف المجازة باستثمار مالا يزيد عن 50% من الاحتياطي الاضامي في شراء الحوالات، وذلك لانتهاء حاجة البلد وتغير الظروف الاقتصادية.

أما الايداعات القائمة، فكانت متذبذبة خلال مدة البحث، وسجلت كمتوسط 1341.73 مليار وبانحراف معياري 1131.4، وكانت اتجاهها نحو الارتفاع حتى عام 2014، ثم انخفضت بعد ذلك إلى عام 2020، والسبب هو إيقاف السياح بالاستثمار للمصارف الحكومية في الاداة بموجب قرار مجلس الادارة المرقم 139 في 2014/11/7.

كما ان سعر السياسة كان باتجاه الانخفاض طوال مدة البحث، وسجل كمتوسط خلال المدة 7.8%، وبانحراف معياري 0.05، والسبب هو لإدارة السيولة، وزيادة المعروض النقدي لدى الجهاز المصرفي، ولتحفيز المصارف على الاستثمار في الأدوات المالية المختلفة، وتوجيهها نحو السوق، لتمويل المشاريع، وتلبية طلبات الائتمان.

أما نافذة بيع العملة، فنلاحظ أنها كانت متذبذبة: مرة ارتفاعاً ومرة انخفاضاً، والسبب هو تذبذب عائدات العراق من النفط بسبب التغير المستمر في أسعاره في الاسواق العالمية، فنلاحظ حصول انخفاض كبيراً في عامي 2015 و 2016، والسبب هو انخفاض صادرات العراق النفطية، ثم بدأت بالارتفاع في عام 2018 لتعود مرة ثانية للانخفاض بشكل واضح في عامي 2019 و 2020 لتسجل 6824 و 4393 مليار دينار على التوالي، والسبب هو انخفاض أسعار النفط بشكل كبير بسبب جائحة كورونا.

كما نلاحظ من الجدول (4) ان متوسط الاحتياطي الاضامي خلال مدة البحث بلغ 9539.4 مليار دينار وبانحراف معياري 3440.7، وكانت الاحتياطات متذبذبة، لدرجة أنها سجلت في عام 2017 اقل مبلغ، فقد بلغ 6500 مليار دينار والسبب وراء الانخفاض، هو قرار مجلس الادارة المرقم (6) في 2017/1/24 إذ بموجبه تم اطلاق نسبة 5% من نسبة الاحتياطي الاضامي المفروض على اجمالي الودائع بالدينار العراقي والولار للمصارف التي تواجه نقص السيولة، وذلك لغرض مواجهة طلبات الزبائن، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (تقرير السياسة النقدية، 2017، 17). وكذلك لانخفاض احتياطي للمصارف الحكومية، فضلاً عن مرونة السياسة النقدية لاستناد عملية التنمية الاقتصادية، لتعود إلى الارتفاع في عام 2018.

كما نلاحظ من الجدول ان سعر الصرف كان مستقرًا باستثناء تغيرات طفيفة وحافظ على مستوى خلال مدة البحث باستثناء عام 2020 حيث سجل كمتوسط خلال مدة البحث 1201.73 دينار عراقي لكل دولار، وذلك بعد تطبيق مزاد العملة الاجنبية، حيث قلل الفرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي إلى ادنى حد له، ومن ثم زيادة الثقة بالدينار العراقي، أما في العام 2020 فتدهور سعر الصرف ليبلغ 1304 دينار لكل دولار، والسبب هو انخفاض حجم مزاد العملة نقداً، فضلاً عن محاولة من وزارة المالية لسد جزء من العجز الموجود في موازنة الدولة نتيجة انخفاض اسعار النفط وزيادة نفقات الدولة.

الجدول (4) الادوات الكمية للسياسة النقدية المستخدمة للبنك المركزي العراقي للمدة 2006- 2020 (المبالغ مليار دينار ، النسب المئوية)

متغير السنة	حوالات الخزينة	نسبة التغير %	رصيد الايداعات القائمة	نسبة التغير %	سعر السياسة	نسبة التغير %	نافذة بيع العملة نقداً	نسبة التغير %
2006	251	---	1882	---	16%	---	2377	---
2007	519	106.7	2211	17.4	20%	25	3648	53.4
2008	500	-3.6	940	-57.4	15%	-33.3	6552	79.6
2009	4478	795.6	2803	198.1	9%	-40	5345	-18.4
2010	5225	16.6	1066	-61.9	7%	-22.2	2570	-51.9
2011	3891	-25.5	2470	131.7	6%	-14.2	1708	-33.5
2012	3392	-12.8	3115	26.1	6%	0	4272	150.9

233.6	14254	0	%6	0.6	3134	55.7	1500	2013
19.1	16980	0	%6	-87.7	383	370.9	7064	2014
-58.8	7078	0	%6	-13.3	332	85.2	13086	2015
-21.7	5542	-33.3	%4	-1.5	327	26.3	16538	2016
100.4	11111	0	%4	-69.1	101	-2.8	16069	2017
-6.3	10401	0	%4	371.2	476	-16.1	13487	2018
-34.3	6824	0	%4	-4.8	453	-11.9	11877	2019
-35.6	4393	0	%4	-4.4	433	-52.4	5653	2020
	6870.3		%7.8		1341.73		6902	Mean
	4472.2		0.05		1131.4		5794.3	S. D

تابع لجدول (4)

متغير السنة	نافذة بيع العملة حوالات	نسبة التغير %	الاحياطي الاتراي	نسبة التغير %	سعر الصرف	نسبة التغير %
2006	10292	---	4078	---	1391	---
2007	15797	53.4	12084	196.3	1217	-12.5
2008	23791	50.6	19933	64.9	1172	-3.6
2009	34422	44.6	9417	-52.7	1170	-0.1
2010	39749	15.4	7156	-24	1170	0
2011	44855	12.8	7815	9.2	1170	0
2012	52451	17.3	8624	10.3	1166	-0.3
2013	47813	-8.8	9626	11.6	1166	0
2014	43334	-9.3	10577	9.8	1166	0
2015	45288	4.5	9381	-11.3	1182	1.3
2016	18570	-58.9	8707	-7.2	1182	0
2017	37366	101.2	6500	-25.3	1190	0.6
2018	45577	21.9	10400	60	1190	0
2019	53907	18.2	9600	-7.6	1190	0
2020	53087	-1.5	9193	-4.2	1304	9.5
Mean	37753.2		9539.4		1201.73	
S. D	14210.7		3440.7		62.9	

المصدر / اعداد الباحث بالاعتداد على بيانات تقرير السياسة النقدية والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات 2006-2020

2.2.4. تحليل فاعلية الجهاز المصرفي والتي تمثل المتغير الوسيط ذي الرمز Y.

يقوم الباحث باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تدل على مدى فاعلية الجهاز المصرفي والتي تتمثل بكل من (معدل التحويل ، التوسع المالي، التوسع الاستثماري، الابداع المالي) والتي ترمز برمز Y من (Y1 – Y4) على التوالي، والجدول (5) يبين حجم هذه المؤشرات، ونسب واتجاهات تغيرها خلال مدة البحث.

نجد في الجدول (5) أن معدل التحويل المصرفي كان باتجاه الارتفاع طوال مدة البحث وسجل نسبة النمو 141% في عام 2020 مقارنة بعام 2006، كما سجل متوسطه خلال مدة البحث 54.58% وبانحراف معياري 20.9، وهي نسبة منخفضة في الجهاز المصرفي، وهذا يبين حجم عطالة الاموال في المصارف الخاصة وان نسبة كبيرة من معدل التحويل تعود الى المصارف، القطاع العام وخاصة الرافدين والرشيدين اللذين يستحوذان على حصة كبيرة من الجهاز المصرفي العراقي، ويمتحن الائتمان بشكل كبير مقارنة بحجم الودائعها.

وفي الوقت نفسه نلاحظ أن مؤشر التوسع المالي سجل كمتوسط خلال مدة البحث 217.47% وبانحراف معياري 75.8، وهي نسبة مرتفعة، والسبب هو ان حجم الراسال المصرفي قليل مقارنة بحجم القروض الممنوحة وخاصة للمصارف العامة، فضلاً عن الحجم الكبير من الاقراض المقدم من المصارف العامة الى الجهات التي ليس لها استعداد للاقتراض من المصارف الخاصة بسعر الفائدة السائد. كما ان هناك سبباً آخر، هو ان الفوائض الابداعية لدى المصارف العامة جعلها تقدم قروضاً بأسعار فائدة منخفضة وباحجام كبيرة، مما ادى الى ارتفاع هذا المؤشر في الجهاز المصرفي ككل.

كما نلاحظ من الجدول أن توسع الاستثماري بلغ نسبة قليلة مقارنة بما يمتلكه المصارف العراقية من موارد من رؤوس اموال وودائع، حيث سجل كمتوسط 18.28% وبانحراف معياري 7.5، وهذا يدل على عطالة الاموال في الجهاز المصرفي العراقي، مما يسوغ زيادة نسب السيولة، كما ارتفعت رووس اموال المصارف في عام 2016 نتيجة انشاء 8 مصارف خاصة اجنبية واسلامية، ولكن هذا الارتفاع في رؤوس الاموال لم يقابله مجال استثماري.

أما الایداع المالي، اي نسبة الودائع الى رأس المال والاحتياطيات، فقد سجل نسبة عالية طوال مدة البحث حيث سجل كمتوسط 410.96% وبانحراف معياري 73.1، وغالبية هي ودائع جارية وحسابات توفير تحت الطلب، وهي ظاهرة فريدة أي إن نصيب المصرف الواحد من الودائع يقارب حجم رأس ماله. وهذا راجع الى حجم الایداع الكبير في المصارف الحكومية، بسبب التأمين الضمني الذي يستشعر به المواطنين، وكذلك الارتفاع المتنامي في الوعي المصرفي لدى الفرد العراقي، كما أن لمشروع توطین الرواتب اثر في هذه النسبة. اما أقل نسبة لهذا المؤشر فكانت في عام 2015، حيث سجل 274.6% والسبب هو ظهور داعش وخوف المواطنين من الوضع الامني.

الجدول (5) مؤشرات فاعلية الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2006- 2020 (نسب مئوية)

متغير السنة	معدل التحويل	نسبة التغير %	توسع المالي	نسبة التغير %	توسع الاستثماري	نسبة التغير %	الایداع المالي	نسبة التغير %
2006	32.7	---	129.7	---	31.3	---	395.8	---
2007	28.5	-12.8	115.7	-10.7	29.4	-6.1	405.1	2.3
2008	26.3	-7.7	109.2	-5.6	16.6	-43.5	415.5	2.5
2009	23.5	-10.6	105.8	-3.1	18.8	13.2	448.8	8
2010	32.3	37.4	187.4	77.1	15.3	-18.6	580.4	29.3
2011	45.5	40.8	242.2	29.2	10.4	-32	531.7	-8.3
2012	63.3	39.1	252.7	4.3	9.2	-11.5	405.2	-23.7
2013	56.1	-11.3	213.4	-15.5	6.6	-28.2	380.5	-6.1
2014	61.1	8.9	207.4	-2.8	9.1	37.8	339.6	-10.7
2015	74.6	22.1	205.1	-1.1	16.2	78.1	274.6	-19.1
2016	77.2	3.4	304.1	4.8	18.1	11.7	393.5	43.2
2017	72.6	-5.9	305.1	888.1	21.1	16.5	413.6	5.1
2018	70.4	-3.1	274.6	-90.8	22.3	5.6	389.7	-5.7
2019	75.7	7.5	333.3	21.3	27.3	22.4	440.2	12.9
2020	78.9	4.2	276.6	17	22.6	-17.2	350.3	-20.4
Mean	54.58		217.48		18.28		410.96	
S. D	20.9		75.8		7.5		73.1	

المصدر / اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الاستقرار المالي والنشرة الاحصائية للبنك المركزي للسنوات 2006 – 2020

3.2.4. تحليل مستوى العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي والذي يمثل المتغير التابع ويرمز له بـ Z

استخدم الباحث مؤشرين للدلالة على مستوى العمق المالي للجهاز المصرفي والذي يمثل كلاً من (العمق النقدي، والعمق الائتماني الخاص، والعمق الائتماني الحكومي) والتي ترمز بـ Z1 - Z3، والجدول (6) يبين مستوى مؤشرات العمق المالي، ونسب واتجاهات تغيرها خلال مدة البحث.

نلاحظ من الجدول (6) أن الجهاز المصرفي يتصف بعدم العمق النقدي، ولم يتوافق مع ازدهار القطاع الحقيقي غير النفطي، حتى وان كان اتجاهه نحو الارتفاع، حيث تدور هذه النسبة حول 40% ومتوسط 35.52% وبانحراف معياري 9.6، وهي ادنى من السعودية والجزائر، وهما بلدان نفطيان، مثل العراق، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ 121%، ودول متوسط الدخل بلغ 131% (علي، 2018، 21)؛ والسبب وراء انخفاض النسبة هو وجود اسباب بنوية حيث يضع التعليمات سقفاً للمصارف لمنح الائتمان، ومن ثم انخفاض قدرة المصارف على منح الائتمان والتي تعد جزءاً من النقود بمعنى الواسع، كما أن محدودية الودائع الخاصة لها اثر سلبي في ضالة حجم العمق النقدي، لأن النقود هي سقف الودائع الخاصة. وكان العمق النقدي باتجاه الارتفاع، والسبب هو ارتفاع معامل الاستقرار النقدي، فمثلاً نلاحظ في عام 2019 ارتفاع عرض النقد بنسبة 8.4%، في حين أن في العام نفسه ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 4.7% وهذا يعني وجود ضغوط تضخمية وارتفاع محتمل للأسعار.

كما نلاحظ ان مؤشر العمق الائتماني الخاص كان منخفضاً جداً، حيث لم يتجاوز 13% من الناتج المحلي الاجمالي، وهو نسبة قليلة مقارنة بدول العالم، ففي افريقيا بلغ 17%، اما اوربا 42.9%، وامريكا اللاتينية فبلغ 40%، (ابو العز، 2020، 36)، أي إن هناك مشكلة في التمويل الخاص، والسبب هو ان اغلبيه المقترضين في العراق يعتمدون على الاقتراض غير الرسمي من قبل الاقارب، او العائلة، او البورصة والعلاقات بين الاشخاص، او من مؤسسات اخرى غير مصرفية، مثل وحدات الثقة، وكذلك مؤسسات متخصصة بالاقتراض. والسبب الاخر، هو تحفظ المصارف في منح الائتمان للقطاع الخاص، بسبب ارتفاع القروض المتعترية، وذلك بسبب الظروف الامنية والاقتصادية غير المستقرة وانخفاض العمق المعلوماتي للائتمان، اي دقة وسهولة الحصول على المعلومات الائتمانية من طالبي الائتمان، كذلك هناك كلفة تمويل مرتفعة، أي ان معدل سعر الفائدة في العراق لحد عام 2016 بلغ 14.5% وهو الاعلى بين دول العالم (علي، 2018، 31) مما ادى إلى تقليل القطاع الخاص

مع المؤسسات المالية الرسمية. وفي عام 2015 قفز الائتمان الخاص الى 8.7%، وبنسبة زيادة 31.8%، والسبب هو قيام البنك المركزي بدعم السيولة للمصارف العاملة بمبلغ 5 ترليون دينار، وذلك كدعم للإنعاش الاقتصادي، ولهذا الائتمان علاقة مباشرة مع الاستثمار والنمو، وان زيادة هذه النسبة دلالة على زيادة كفاءة الوساطة المالية للجهاز المصرفي. اما العمق الائتماني الحكومي، فكانت نسبته قليلة جدا في البداية، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي، وسجل كمتوسط خلال مدة البحث 3.5% من ناتج المحلي الاجمالي وبانحراف معياري 3.08، والسبب وراء الانخفاض، هو ان للحكومة قنوات اخرى للاقراض والوصول الى مصادر التمويل، كذلك عدم تعامل الحكومة والمؤسسات العامة مع المصارف الخاصة الا نادرا، اما السبب وراء الارتفاع التدريجي، فهو زيادة صافي الاقراض، فزيادة نسبة الاقراض تفوق نسبة السداد، وذلك لتمويل نشاطات حكومية وذلك من خلال المصارف العامة فقط. وبشكل عام نلاحظ تحسن مؤشرات العمق المالي للجهاز المصرفي والسبب هو وجود علاقة سلبية بينها وبين التضخم والتي انخفضت طوال مدة البحث، وعلاقة ايجابية بين سعر الفائدة على الودائع، ومن ثم الائتمان الممنوح بدلالة نسبة M2 الى الناتج المحلي الاجمالي، أي إن الائتمان يتحرك بشكل اسرع مقارنة بالنقود.

جدول (6) مؤشرات العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي للمدة 2006-2020 (المبالغ مليار دينار)

متغير	عرض النقد (M2)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (GDP)	مؤشر العمق النقدي	نسبة التغير	الائتمان الخاص	مؤشر العمق الائتماني	نسبة التغير	الائتمان الحكومي	مؤشر العمق الائتماني الحكومي	نسبة التغير
السنة	1	2	3= 2+1	%	4	5 = 2+4	%	6	7= 2+6	%
2006	21080	95587	22.1	---	1881	1.9	---	24.4	0.028	---
2007	26956	111455	24.2	9.5	2387	2.1	10.5	16.5	0.015	-46.4
2008	34919	157026	22.2	-8.2	3978	2.5	19	33.7	0.021	40
2009	45443	130643	34.8	56.7	4646	3.5	40	399	0.3	132.8
2010	60396	162064	37.2	6.9	8527	5.2	48.5	2308	1.4	366.6
2011	72320	217327	33.3	-10.4	11356	5.2	0	7350	3.3	135.7
2012	75489	254226	29.7	-10.8	14650	5.7	9.6	7668	3.1	-6
2013	87706	273588	32.1	8	16947	6.2	8.7	6377	2.3	-25.8
2014	90728	266420	34.1	6.2	17745	6.6	6.4	8367	3.1	34.7
2015	82595	207876	39.7	16.4	18070	8.7	31.8	10879	5.2	67.7
2016	88067	196536	44.8	12.8	18181	9.2	5.7	11615	5.9	13.4
2017	92857	225700	41.1	-8.2	19452	8.6	-6.5	11279	5	-15.2
2018	95390	251100	37.9	-7.7	20216	8.1	-5.8	15595	6.2	24
2019	103441	262916	39.4	3.9	21042	8	-1.2	18355	6.9	11.3
2020	119906	198774	60.3	53	25866	13	62.5	21234	10.6	53.6
Mean			35.52			6.3			3.55	
S. D			9.6			3.07			3.08	

المصدر / إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للبنك المركزي للسنوات 2006-2020

3.4. اختبار فرضيات البحث الإحصائية: تم تحويل بيانات المتغيرات الثلاث للصيغة المعيارية وباستخدام اللوغاريتم الطبيعي وذلك بسبب اختلاف وحدات القياس للبيانات وذلك لكي تكون ملائمة للأساليب القياسية في اختبار فرضيات البحث الإحصائية. وتم اختبار فرضيات الارتباط والتأثير والتباين للبحث على وفق الفقرات الآتية:

1.3.4. اختبار فرضية الارتباط: يتضح من نتائج تحليل الارتباط بطريقة بيرسون (Pearson) وعلى المستويين الكلي والجزئي ظهور حالات الارتباط الآتية:

1.1.3.4. تشير النتائج الموضحة في الجدول (7) وعلى المستوى الكلي وجود علاقات ارتباط بين متغيرات البحث الرئيسية الثلاثة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية وبين كل من فاعلية الجهاز المصرفي والعمق المالي (0.381)، وعلى التوالي وعند مستوى معنوية (0.05)، وعلى التوالي، كما بلغ معامل الارتباط بين فاعلية الجهاز المصرفي وبين العمق المالي (0.516) وعند مستوى معنوية (0.01). مما يمكننا من الاستنتاج بأن هناك نوعاً من التلازم الإيجابي بين المتغيرات الثلاثة والتي نستدل عن طريقها أنه كلما تحسنت كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية، أسهم ذلك في تحسين فاعلية الجهاز المصرفي العراقي، والذي بدوره يسهم في تحسين مستويات العمق المالي بجوانبه الثلاثة والمثلة بكل من مستويات العمق النقدي، والعمق الائتماني الخاص، والعمق الائتماني الحكومي.

الجدول (7) معاملات الارتباط بين متغيرات البحث الرئيسية

المتغيرات	كفاءة الأدوات الكمية	فاعلية الجهاز المصرفي	العمق المالي
كفاءة الأدوات الكمية	1	0.381*	0.580**
فاعلية الجهاز المصرفي	0.381*	1	0.516**

العمق المالي	0.580**	0.516**	1
*P ≤ 0.05, **P ≤ 0.01			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

2.1.3.4. تشير النتائج الموضحة في الجدول (8 و 9) وعلى المستوى الجزئي وجود حالات مختلفة لعلاقات الارتباط بين كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية وأبعاد فاعلية الجهاز المصرفي والعمق المالي له والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- وجود ارتباط طردي ومعنوي بين كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وبين بُعد التوسع الاستثماري وبمعامل ارتباط (0.570) وعند مستوى معنوية (0.05). كما تبين أن علاقة الارتباط بين كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية وبين أبعاد معدل التحويل، والتوسع المالي، والإيداع المالي جاءت بمعاملات ارتباط (0.257)، (0.233)، (- 0.117) وعلى التوالي، وهي قيم غير معنوية مما يدل على ضعف الارتباط بينها.
- وجود ارتباط طردي ومعنوي بين كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وبين بُعد العمق النقدي وبمعامل ارتباط (0.514) وعند مستوى معنوية (0.01). كما تبين أن علاقة الارتباط بين كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وبين أبعاد العمق الائتماني الخاص والعمق الائتماني الحكومي، جاءت بمعاملات ارتباط (0.441)، (0.308)، وعلى التوالي، وهي قيم غير معنوية مما يدل على ضعف الارتباط بينها.

الجدول (8) معاملات الارتباط بين أبعاد كفاءة الأدوات الكمية وأبعاد فاعلية الجهاز المصرفي

المتغيرات والأبعاد	معدل التحويل	التوسع المالي	التوسع الاستثماري	الإيداع المالي	فاعلية الجهاز المصرفي
حوالات الخزينة	0.718**	0.759**	0.093	0.122	0.651**
الإيداعات القائمة	-0.621*	-0.546*	-0.301	0.366	-0.666**
سعر السياسة	0.856**	-0.620**	0.585*	-0.107	-0.733**
نافذة بيع العملة قدياً	0.432	0.249	-0.274	-0.544*	0.079
نافذة بيع العملة حوالات	0.521*	0.569*	0.499**	-0.034	0.456**
الاحتياطي الائتماني	-0.126	-0.219	-0.173	-0.164	-0.295
سعر الصرف	-0.074	0.162	0.217	0.181	0.169
كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية	0.257	0.233	0.570*	-0.117	0.381*
*P ≤ 0.05, **P ≤ 0.01					

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

الجدول (9) معاملات الارتباط بين أبعاد كفاءة الأدوات الكمية وأبعاد العمق المالي

المتغيرات والأبعاد	العمق النقدي	العمق الائتماني الخاص	العمق الائتماني الحكومي	العمق المالي للجهاز المصرفي
حوالات الخزينة	0.828**	0.873**	0.883**	0.891**
الإيداعات القائمة	0.576*	-0.622*	-0.483	-0.526*
سعر السياسة	-0.857**	-0.856**	-0.874**	-0.877**
نافذة بيع العملة قدياً	0.204	0.402	0.321	0.331
نافذة بيع العملة حوالات	0.584*	0.711**	0.767**	0.754**
الاحتياطي الائتماني	-0.111	-0.029	-0.157	-0.131
سعر الصرف	-0.096	-0.251	-0.313	-0.288
كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية	0.514**	0.441	0.308	0.580**
*P ≤ 0.05, **P ≤ 0.01				

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

3.1.3.4. تشير النتائج الموضحة في الجدول (10) وعلى المستوى الجزئي وجود حالات مختلفة لعلاقات الارتباط بين أبعاد فاعلية الجهاز المصرفي، وأبعاد العمق المالي والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- وجود ارتباط طردي ومعنوي بين فاعلية الجهاز المصرفي، وبين بُعدي العمق النقدي، والعمق الائتماني الحكومي وبمعاملات ارتباط (0.668)، وعلى التوالي، وعند مستوى معنوية (0.01). كما تبين أن علاقة الارتباط بين كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وبين بُعد العمق الائتماني الخاص جاءت بمعامل ارتباط (- 0.194) وهي قيمة غير معنوية مما يدل على ضعف الارتباط بينها.
- وجود ارتباط طردي ومعنوي بين العمق المالي للجهاز المصرفي، وبين بُعدي معدل التحويل والتوسع المالي وبمعاملات ارتباط (0.763)، (0.793) وعلى التوالي، وعند مستوى معنوية (0.01). أما علاقة الارتباط بين العمق المالي للجهاز المصرفي وبين بُعدي التوسع الاستثنائي والإيداع المالي، فقد جاءت بمعاملات ارتباط (- 0.280)، (- 0.315) وعلى التوالي، وهي قيم غير معنوية مما يدل على ضعف الارتباط بينها.

الجدول (10) معاملات الارتباط بين أبعاد فاعلية الجهاز المصرفي وأبعاد العمق المالي

المتغيرات والأبعاد	العمق النقدي	العمق الائتماني الخاص	العمق الائتماني الحكومي	العمق المالي للجهاز المصرفي
معدل التحويل	0.697**	0.787**	0.757**	0.763**
التوسع المالي	0.717**	-0.774**	0.899**	0.793**
التوسع الاستثنائي	0.009	0.209	-0.325	- 0.280
الإيداع المالي	-0.359	-0.296	-0.385	- 0.315
فاعلية الجهاز المصرفي	0.668**	-0.194	0.655**	0.516**
*P ≤ 0.05, **P ≤ 0.01				

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

وتأسيساً على نتائج الارتباط يتم رفض فرضية الارتباط للبحث والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات البحث الثلاثة وإبعادها عند مستوى معنوية 0.05)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات البحث الثلاثة وعدد من أبعادها عند مستوى معنوية 0.05).

2.3.4. اختبار فرضية التأثير الأولى: يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط لفرضية التأثير الأولى وباستخدام برنامج (SPSS 25) وجود علاقات التأثير الآتية:

1.2.3.4. تبين نتائج اختبار فرضية التأثير الأولى وعلى المستوى الكلي لتأثير كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في كل من فاعلية الجهاز المصرفي، والعمق المالي والمذكورة في الجدول (11) الآتي:

- تؤثر كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في فاعلية الجهاز المصرفي، وذلك استناداً لقيمة (F) المقدرة والتي بلغت (9.842) وهي أكبر من قيمتها الحرجة (4.667) بدرجات حرية (1، 13)، وجاءت هذه النتيجة بدعم من مستوى المعنوية (0.026) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للبحث (0.05)، كما اتضح أن كفاءة الأدوات الكمية تفسر ما نسبته (14.5%) من التغير الحاصل في فاعلية الجهاز المصرفي، وذلك استناداً لقيمة (R²) والمقدرة (0.145).
- تؤثر كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العمق المالي، وذلك استناداً لقيمة (F) المقدرة والتي بلغت (19.434) وهي أكبر من قيمتها الحرجة (4.667) بدرجات حرية (1، 13)، وجاءت هذه النتيجة بدعم من مستوى المعنوية (0.005) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للبحث (0.05)، كما اتضح أن كفاءة الأدوات الكمية تفسر ما نسبته (33.7%) من التغير الحاصل في العمق المالي، وذلك استناداً لقيمة (R²) والمقدرة (0.337).

الجدول (11) اختبار فرضية التأثير الأولى – المستوى الكلي

كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية						المتغير المستقل
Sig.	R ²	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدرة	B ₁	المتغيرات المعتمدة
0.026	0.145	1	4.667	9.842	0.381	فاعلية الجهاز المصرفي
0.005	0.337	13		19.434	0.580	العمق المالي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

2.2.3.4. تبين نتائج اختبار فرضية التأثير الأولى وعلى المستوى الجزئي لتأثير كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في كل من أبعاد فاعلية الجهاز المصرفي، وأبعاد العمق المالي والمذكورة في الجدول (12) الآتي:

- تؤثر كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في بُعد التوسع الاستثنائي، وذلك استناداً لقيمة (t) المقدرة والتي بلغت (2.504) وهي أكبر من قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتيجة بدعم من مستوى المعنوية (0.026) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للبحث (0.05)، كما اتضح أن كفاءة الأدوات الكمية تفسر ما نسبته (32%) من التغير الحاصل في التوسع الاستثنائي، وذلك استناداً لقيمة (R²) والمقدرة (0.320).

- عدم وجود تأثير لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في أبعاد معدل التحويل، والتوسع المالي، والإيداع المالي، وذلك استناداً لقيم (t) المقدرة والتي بلغت (0.958)، (0.865)، (0.425) وعلى التوالي وهي أقل من قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتائج بمستويات معنوية (0.356)، (0.403)، (678) وعلى التوالي والتي أكبر من المستوى الافتراضي للدراسة (0.05)، في حين أن النسب التفسيرية لكفاءة الأدوات الكمية في تلك الأبعاد كانت ضعيفة والتي بلغت (6.6%)، (5.4%)، (1.4%) وعلى التوالي، وذلك استناداً لقيم (R²) والمقدرة (0.066)، (0.054)، (0.014) وعلى التوالي.
- تؤثر كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في بعد العمق النقدي، وذلك استناداً لقيمة (t) المقدرة والتي بلغت (3.478) وهي أكبر من قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتيجة بدعم من مستوى المعنوية (0.004) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للبحث (0.05). كما اتضح أن كفاءة الأدوات الكمية تفسر ما نسبته (26.4%) من التغير الحاصل في العمق النقدي، وذلك استناداً لقيمة (R²) والمقدرة (0.264).
- عدم وجود تأثير لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في أبعاد العمق الائتماني الخاص والعمق الائتماني الحكومي، وذلك استناداً لقيم (t) المقدرة والتي بلغت (1.571)، (1.745)، وعلى التوالي وهي أقل من قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتائج بمستويات معنوية (0.100)، (0.059) وعلى التوالي والتي أكبر من المستوى الافتراضي للبحث (0.05)، في حين أن النسب التفسيرية لكفاءة الأدوات الكمية في تلك الأبعاد كانت ضعيفة والتي بلغت (19.4%)، (55.4%) وعلى التوالي، وذلك استناداً لقيم (R²) والمقدرة (0.194)، (0.554) وعلى التوالي.

الجدول (12) تأثير كفاءة الأدوات الكمية في أبعاد فاعلية الجهاز المصرفي

كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية						المتغير المستقل المعتمد أبعاد فاعلية الجهاز المصرفي وأبعاد العمق المالي
Sig.	R ²	درجة الحرية	t الحرية	t المقدرة	B ₁	
0.356	0.066	13	1.771	0.958	0.257	معدل التحويل
0.403	0.054			0.865	0.233	التوسع المالي
0.026	0.320			2.504	0.570	التوسع الاستثماري
0.678	0.014			0.425	0.117	الإيداع المالي
0.004	0.264			3.478	0.514	العمق النقدي
0.100	0.194			1.571	0.441	العمق الائتماني الخاص
0.059	0.095			1.745	0.308	العمق الائتماني الحكومي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

واستناداً إلى نتائج تحليل فرضية التأثير الأولى، فإنه يتم رفض الفرضية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (تؤثر كفاءة الادوات الكمية للسياسة النقدية معنوياً في كل من فاعلية الجهاز المصرفي وأبعاده الممتثلة بالتوسع الاستثماري، وفي العمق المالي للجهاز المصرفي وأبعاده الممتثلة بالعمق النقدي وعند مستوى معنوية 0.05).

3.3.4 اختبار فرضية التأثير الثانية، يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط لفرضية التأثير الثانية وباستخدام برنامج (SPSS 25) وجود علاقات التأثير الآتية:

3.3.4.1. تبين نتائج اختبار فرضية التأثير الثانية وعلى المستوى الكلي التأثير فاعلية الجهاز المصرفي في العمق المالي والمذكورة في الجدول (13) أن هناك تأثيراً لفاعلية الجهاز المصرفي في العمق المالي، وذلك استناداً لقيمة (F) المقدرة والتي بلغت (15.065) وهي أكبر من قيمتها الحرجة (4.667) بدرجات حرية (1، 13)، وجاءت هذه النتيجة بدعم من مستوى المعنوية (0.005) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للدراسة (0.05)، كما اتضح أن فاعلية الأدوات الكمية تفسر ما نسبته (26.7%) من التغير الحاصل في العمق المالي، وذلك استناداً لقيمة (R²) والمقدرة (0.267).

الجدول (13) اختبار فرضية التأثير الثانية – الانحدار المباشر

فاعلية الجهاز المصرفي					المتغير المستقل المتغير المعتمد
Sig.	R ²	F الجدولية	F المحسوبة	B ₁	
0.009	0.267	4.667	15.065	0.516	العمق المالي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

2.3.3.4. تبين نتائج اختبار فرضية التأثير الثانية وعلى المستوى الجزئي والخاصة بتأثير فاعلية الجهاز المصرفي في أبعاد العمق المالي والمذكورة في الجدول (14) الآتي:

- تؤثر فاعلية الجهاز المصرفي في أبعاد العمق النقدي والعمق الائتماني الحكومي، وذلك استناداً لقيم (t) المقدرة والتي بلغت (3.234)، (3.127) وعلى التوالي، وهي أكبر من قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتائج بدعم من قيم مستوى المعنوية (0.007)، (0.008) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للبحث (0.05)، كما اتضح أن فاعلية الجهاز

المصرفي تفسر ما نسبته (44.6%)، (42.9%) من التغير الحاصل في العمق النقدي والعمق الائتماني الحكومي وعلى التوالي، وذلك استناداً لقيم (R^2) والمقدرة (0.446)، (0.429) وعلى التوالي.

- عدم وجود تأثير لفاعلية الجهاز المصرفي في بُعد العمق الائتماني الحكومي، وذلك استناداً لقيمة (t) المقدرة والتي بلغت (1.194) وهي أقل من قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتيجة بمستوى معنوية (0.254) والتي كانت أكبر من المستوى الافتراضي للبحث (0.05)، في حين أن النسبة التفسيرية لفاعلية الجهاز المصرفي في بُعد العمق الائتماني الخاص كانت ضعيفة والتي بلغت (3.8%)، وذلك استناداً لقيمة (R^2) والمقدرة (0.038).

الجدول (14) تأثير فاعلية الجهاز المصرفي في أبعاد العمق المالي

فاعلية الجهاز المصرفي						المتغير المستقل
Sig.	R^2	درجة الحرية	t الحرية	t المقدرة	B_1	المعتمد
0.007	0.446	13	1.771	3.234	0.668	العمق النقدي
0.254	0.038			1.194	0.194	العمق الائتماني الخاص
0.008	0.429			3.127	0.655	العمق الائتماني الحكومي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

واستناداً إلى نتائج تحليل فرضية التأثير الثانية، فإنه يتم رفض الفرضية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: تؤثر فاعلية الجهاز المصرفي معنوياً في تحسين بعدين بحسب من العمق المالي، هما العمق النقدي، والعمق الائتماني الحكومي، وعند مستوى معنوية (0.05).

4.3.4 اختبار فرضية التأثير الثالثة: تتناول هذه الفرضية الدور الوسيط لتغير فاعلية الجهاز المصرفي في العلاقة التأثيرية لتغير كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العمق المالي للجهاز المصرفي، لذلك فقد تم التعرف على هذا الدور من خلال اختبار تحليل المسار (Path Analysis) وباستخدام برنامج (AMOS 24) وذلك من أجل تحديد قيم التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة فضلاً عن تحديد جودة المطابقة بين بيانات البحث وأتمودجه. ويتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط والمبينة في الجدول (15) الآتي:

4.3.4.1. بلغت قيمة معاملات التأثير المعيارية المباشرة لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العمق المالي (0.331) وهي قيمة معنوية تدل على أن التغير في كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية بمقدار واحد، سيؤدي إلى تغير في العمق المالي بما يقارب (33%) وهي نسبة مقبولة يمكن الاستناد إليها في تفسير العلاقة التأثيرية المباشرة لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في متغير العمق المالي، حيث جاءت هذه النتائج بدلالة معنوية من قيمة (Sig.) والبالغة (0.000) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للبحث (0.05) وبدلالة إحصائية من مؤشر القيمة المقدرة (4.607)، وهي أكبر من القيمة المعيارية للمؤشر والبالغة (1.960) وبمستويات ثقة (95%).

4.3.4.2. وظهر أن قيمة معاملات التأثير المعيارية غير المباشرة لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العمق المالي ومن خلال فاعلية الجهاز المصرفي كتغير وسيط قد بلغت (0.451) وهي قيمة معنوية جيدة يمكن الاستناد عليها في تفسير العلاقة التأثيرية لفاعلية الجهاز المصرفي كتغير وسيط، حيث جاءت هذه النتائج بدلالة معنوية من قيمة (Sig.) والبالغة (0.000) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للدراسة (0.05) وبدلالة إحصائية من مؤشر القيمة المقدرة (5.375)، وهي أكبر من القيمة المعيارية للمؤشر والبالغة (1.960) وبمستويات ثقة (95%). مما يدل على أن وجود المتغير الوسيط أدى إلى تحسين قيمة العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع.

4.3.4.3. ويستدل من مقارنة قيم التأثير المباشرة وغير المباشرة لتحليل المسار للمتغير الوسيط أن متغير فاعلية الجهاز المصرفي له دور في تحسين العلاقة التأثيرية لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العمق المالي حيث أدى وجوده إلى رفع القيمة الكلية للعلاقة التأثيرية إلى (0.782) وبدلالة معنوية من قيمة (Sig.) والبالغة (0.000) والتي تقل عن المستوى الافتراضي للبحث (0.05) ويتأكد من مؤشر القيمة المقدرة (14.624) وهي أكبر من القيمة المعيارية للمؤشر والبالغة (1.960) وبمستويات ثقة (95%). مما يؤكد أن وجود المتغير الوسيط أدى إلى تحسين العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع.

الجدول (15) اختبار فرضية التأثير الثالثة – تحليل المسار

نوع العلاقة التأثيرية	اتجاه العلاقة التأثيرية	قيم التأثير المعيارية المقدرة	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	Sig.
المباشرة	الكفاءة – العمق	0.331	0.037	4.607	0.000
غير المباشرة	الكفاءة - الفاعلية – العمق	0.451	0.044	11.889	0.000
الكلية	-	0.782	0.049	14.624	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب نتائج برنامج AMOS 24.

4.4.3.4. تبين من النتائج المرافقة لتحليل المسار للمتغير الوسيط، وبالرجوع لمؤشرات جودة مطابقة البيانات مع أتمودج البحث الافتراضي، والتي أفرزها برنامج (AMOS 24) والموضحة في الجدول (16) وجود أفضل قيم للتطبيق إذ لاحظ أن مؤشرات (NFI) و (CFI) وهي من مؤشرات المطابقة المتزايدة بلغت فيها المقدرة (0.968)، (0.934) وعلى التوالي، وهي أكبر من القيم المعيارية لهذه المؤشرات والبالغة (0.90)، كما أن مؤشر (RMSEA) وهو من مؤشرات المطابقة المطلقة، قد بلغت قيمته المقدرة (0.039) وهي أقل بكثير من القيمة المعيارية لهذا المؤشر والبالغة (0.08) مما يدل على جودة المطابقة بين بيانات البحث وأتمودجه الافتراضي.

الجدول (16) مؤشرات جودة المطابقة

المؤشرات	رمز المؤشر	القيمة المقدرة	قيم محك القبول	
			الحد الأدنى (مطابقة)	الحد الأعلى (مطابقة تامة)
مؤشر المطابقة المعياري	NFI	0.968	$V > 0.90$	$V = 1$
مؤشر المطابقة المقارن	CFI	0.934	$V > 0.90$	$V = 1$
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ المعياري	RMSEA	0.039	$V < 0.08$	$V = 0$

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب نتائج برنامج AMOS 24.

واستناداً إلى نتائج تحليل المسار للمتغير الوسيط، فإنه يتم قبول فرضية التأثير الثالثة والتي تنص على أنه (يؤثر استخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العمق المالي من خلال فاعلية الجهاز المصرفي عند مستوى معنوية 0.05).

5.3.4 اختبار فرضية التباين: تتناول هذه الفرضية التباين الذي يحصل في العمق المالي للجهاز المصرفي والذي يكون مصدره كل من كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وفاعلية الجهاز المصرفي. وينتج من نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (One-Way ANOVA) والمبينة في الجدول (17) الآتي:

1.5.3.4. تبين من نتائج تحليل التباين والمذكورة في الجدول (17) أنه لا يوجد تباين في العمق المالي للجهاز المصرفي، يكون مصدره كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وذلك بحسب قيمة (F) المقدرة (1.325) والتي تقل عن قيمتها الحرجة (244.69) ودرجات حرية (13، 1)، وبدلالة مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.599) والتي تزيد عن المستوى الافتراضي (0.05). وبذلك يمكن الاستنتاج بأنه لا تختلف كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية في تحقيقها لمتطلبات العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي، وذلك بسبب اعتماد وحدات الجهاز المصرفي على أدوات كمية متشابهة وهذا يعني أنها ذات سياسة نقدية واحدة.

الجدول (17) التباين بموجب كفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة Sig.
بين المجموع	89551885.329	13	6888606.564	1.325	0.599
خلال المجموع	5197083.394	1	5197083.394	-	-
المجموع الكلي	94748968.723	14	-	-	-
قيمة F الجدولية = (244.69)، N = 15،					

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

2.5.3.4. تبين من نتائج تحليل التباين والمذكورة في الجدول (18) أنه لا يوجد تباين في العمق المالي للجهاز المصرفي، يكون مصدره فاعلية الجهاز المصرفي، وذلك بحسب قيمة (F) المقدرة (0.582) والتي تقل عن قيمتها الحرجة (244.69) ودرجات حرية (13، 1)، وبدلالة مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.788) والتي تزيد عن المستوى الافتراضي (0.05). وبذلك يمكن الاستنتاج بأنه لا تختلف فاعلية الجهاز المصرفي في تحقيقها لمتطلبات العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي، وذلك بسبب اعتماد وحدات الجهاز المصرفي على تحقيق أهداف وسياسات متشابهة تسعى لتحقيقها.

الجدول (18) التباين بموجب فاعلية الجهاز المصرفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة Sig.
بين المجموع	9280.409	13	713.878	0.582	0.788
خلال المجموع	1227.601	1	1227.601	-	-
المجموع الكلي	10508.010	14	-	-	-
قيمة F الجدولية = (244.69)، N = 15،					

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل لبرنامج SPSS 25.

واستناداً إلى نتائج تحليل التباين، فإنه يتم رفض فرضية التباين للبحث الحالي والتي تنص على أنه: (يتباين الجهاز المصرفي العراقي في مستوى العمق المالي له، وذلك تبعاً لتباين كل من ادوات الكمية للسياسة النقدية، وفاعلية الجهاز المصرفي عند مستوى معنوية 0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (لا يتباين الجهاز المصرفي العراقي في مستوى العمق المالي له، وذلك تبعاً لتباين كل من ادوات الكمية للسياسة النقدية، وفاعلية الجهاز المصرفي عند مستوى معنوية 0.05).

5. الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

- إن مضمون الفاعلية، والعمق المالي للجهاز المصرفي يتأثران بالسياسات الحكومية، والتغيرات القانونية والسياسية، ويعدان كؤشرات لنجاح وتطور الجهاز المصرفي؛ فعن طريق الفاعلية يتم تقييم جزء من أداء الجهاز المصرفي. أما العمق المالي فيعد أحد مؤشرات تطور مستوى الجهاز المصرفي، وبالاخص مؤشر العمق الائتاني الخاص والحكومي. وارتفاع هذا المؤشرات دلالة على كفاءة الوساطة المالية للجهاز المصرفي وزيادة الخدمات المصرفية المقدمة.
- تشير نتائج البحث الى ان الجهاز المصرفي العراقي يتصف بعدم العمق بدلالة أبعاده حيث سجل العمق النقدي كمتوسط 35.52%، اما العمق الائتاني الخاص والحكومي، فسجلا 6.3% و 3.5% على التوالي، وهي نسبة قليلة مقارنة بدول المنطقة، والسبب هو تردد المصارف في منح الائتمان على الرغم من السيولة الكبيرة لديها، وذلك لضعف الضمانات المقدمة لقاء منحها، وزيادة كلفة التمويل للقطاع الخاص، وكذلك لوجود احتمالات لمخاطر كبيرة في ظل الأجواء السائدة في العراق، وكذلك افتقارها إلى الكثير من مقومات العمل المصرفي العصري، وعدم توافر قاعدة مستقرة من الودائع والبنية التحتية الملائمة للتوسع في مجالات الخدمات المصرفية المتطورة.
- إن الفاعلية المصرفية من حيث نسبة الإيداع المالي، ونسبة التوسع المالي، والتوسع الاستثماري قياساً إلى المقاعدة الرأسالية، تشير إلى أن العراق يأتي في مراتب متأخرة مقارنة بدولتي السعودية ومصر وبهذا يشير إلى انخفاض قدرة الجهاز المصرفي في تحويل ودائعها إلى قروض واستثمارات، مما يتطلب أن تعمل على ادخال عنصر المنافسة، وزيادة القروض الممنوحة، وزيادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، ومن ثم التأكيد على استقلالية المصارف العاملة في قرارها الائتاني لزيادة فاعليتها.
- يستنتج الباحث ان السبب الرئيس لانخفاض العمق المالي، للجهاز المصرفي بدلالة أبعاده هو غياب التنافسية بين المصارف العامة، والمصارف الخاصة، وكذلك تفضيل المصارف اقتناء الأوراق المالية، وسندات وحوالات خزنة، فضلاً عن تفضيل النسبة العالية من السيولة المحلية التي لم يصحبها تعديل في تركيب عرض النقد لصالح الودائع أو النقود المصرفية مما عقد فيها بعد من محمة السياسة النقدية في التأثير في العمق المالي للجهاز المصرفي.
- إن الادوات الكمية المستخدمة للسياسة النقدية غير قادرة على إحداث التوسع الاستثماري والتحويل المصرفي المطلوب في الجهاز المصرفي، ومن ثم خدمة الاقتصاد العراقي؛ كون الأخير يعاني من اختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة والاستثمار والأسواق المحلية، إذ يحتاج لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق، وتفعيل، ومشاركة السياسة المالية، والنقدية، والانتاجية، والاستثمارية.
- تبين من خلال تحليل المسار أن لكفاءة الأدوات الكمية للسياسة النقدية تأثير مباشر وغير مباشر في العمق المالي، حيث بلغت قيمة معاملات التأثير المعيارية المباشرة (0.331)، اما قيمة معاملات التأثير المعيارية غير المباشرة فقد بلغت (0.451)، أما الكلية، فقد بلغت (0.782) مما يدل على أن وجود المتغير الوسيط (فاعلية الجهاز المصرفي) أدى إلى تحسين قيمة العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع. ويزاد مستوى العمق المالي يستمد خواصة من كفاءة الادوات الكمية، وفاعلية الجهاز المصرفي معاً.
- هناك زيادة حجم إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي مقارنة بحجم رأس مالها والاحتياطات المختلفة، فقد بلغت نسبة الايداع المالي في الجهاز المصرفي 410.96%، إلا إن هذه الزيادة بقيت قليلة مقارنة بحجم السيولة المحلية، حيث مثلت نسبة العملة في التداول خلال العدين الماضيين 61% من عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 مما يجد من فاعلية الادوات الكمية للسياسة النقدية في حجم تأثيرها في السياسة الائتانية للمصارف، والحجم الاستثماري لها .
- بينت نتائج ان التوسع الاستثماري في الجهاز المصرفي العراقي منخفض جداً، حيث بلغ كمتوسط 18.3% مما يدل على ان الجهاز المصرفي يعاني من مشكلة عدم كفاية الاستثمارات لاستيعاب الودائع، ورؤوس الاموال الكبيرة خاصة في المصارف الخاصة.
- أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين كفاءة الادوات الكمية للسياسة النقدية، وكل من فاعلية الجهاز المصرفي، والعمق المالي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.381)، (0.580) على التوالي، وكذلك وجود علاقة ارتباط بين كفاءة الادوات الكمية للسياسة النقدية مع فاعلية الجهاز المصرفي وبلغ معامل الارتباط 0.516. ويستنتج البحث في ضوء هذه النتيجة أن هناك علاقة متداخلة، وأن العمق المالي للجهاز المصرفي هو نتيجة استخدام الادوات الكمية وابعاد فاعلية الجهاز المصرفي بحيث تنعكس هذه العلاقة كتحصيل حاصل بالنهاية على زيادة مستوى العمق المالي للجهاز المصرفي.
- يتضح من تحليل التباين الاحادي بأن الجهاز المصرفي لايتباين في العمق المالي تبعاً لتباين كفاءة الادوات الكمية للسياسة النقدية، وفاعلية الجهاز المصرفي، والسبب هو تطبيق ادوات كمية مشابهة وبنفس الاجراءات على جميع المصارف العاملة في الجهاز المصرفي، فضلاً عن اعتماد المصارف العاملة على سياسات واجراءات مشابهة لتحقيق اهدافها.

2.5 المقترحات

- تعميق التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي، وذلك لتصميم وتحديد الادوات النقدية الأكثر تأثيراً في فاعلية الجهاز المصرفي، ومن ثم على العمق المالي له، وتخفيف المصارف العاملة بالتوجه نحو السوق، لتعزيز اتجاهات السياسة النقدية، خاصة في مجال توسع منح الائتمان الخاص؛ وذلك من خلال تخفيض الضمانات، وتحرير اسعار الفائدة، وتبني ادوات مالية جديدة سواء للاذخار أو للاستثمار، ومن ثم الإسهام في تنشيط القطاع الخاص، وورع الإسهام في الناتج المحلي الاجبالي، مما يؤدي الى رفع العمق المالي في العراق.
- من الضروري تنفيذ اصلاحات اوسع نطاقاً، وأكثر عمقا في الجهاز المصرفي تتضمن دعم قطاع المصرفي الخاص لكي يكون قادراً على المنافسة، واستحداث أدوات، وخدمات مالية مناسبة لعمليات التمويل المحلية وحكومية، من خلال تحرير اسعار الفائدة، والارتقاء بمستوى البنية التحتية، وتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة، فضلاً عن تطوير الاسواق المالية، لضمان تعبئة الموارد المالية بشكل كفؤ ومن ثم زيادة عمق المالي.
- ضرورة قيام البنك المركزي باتخاذ اجراءات تصحيحية في الجهاز المصرفي؛ لضمان تحقيق مستوى مطلوب من الفاعلية والعمق المالي، وذلك من خلال اتباع استراتيجية شاملة تركز على تقوية الدور الفعال للادوات الكمية المستخدمة لتتألم مع وضع الجهاز المصرفي الحالي، فضلاً عن إيجاد حل لمشكلة ضمان الودائع لكي يحقق زيادة ملحوظة في ودائع، ومن ثم زيادة قدرة الجهاز المصرفي في منح الائتمان، وزيادة فاعلية والعمق المالي للجهاز المصرفي.

- قيام البنك المركزي بتبادل خبرات وزيارات بين عدد من البنوك المركزية في المنطقة، وعقد مؤتمرات، وندوات، وورش عمل مشتركة بشكل مستمر؛ للاستفادة من تجاربهم.
- يجب تنفيذ الأدوات الكمية للسياسة النقدية من خلال تطبيق نماذج متطورة في مجال التنبؤ بحجم السيولة المتوافرة لدى المصارف، فضلا عن طرح ادوات جديدة لتحديد السيولة المصرفية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وتوجيه الائتمان نحو القطاع الخاص .
- لي البنك المركزي الاهتمام بشكل أكبر بمسألة العمق المالي للجهاز المصرفي بمؤشراته المختلفة لانه أحد مؤشرات تطور مستوى الجهاز المصرفي، وبالاخص مؤشر العمق الائتماني الخاص والحكومي، وذلك عن طريق تشجيع المصارف العاملة على زيادة حجم الائتمان الممنوح للمشاريع الخاصة عن طريق قروض ميسرة وبفائدة منخفضة، وزيادة الإقراض الحكومي، وتشجيع الحكومة على الاستدانة من المصارف الخاصة.
- على البنك المركزي زيادة الدعم لإنشاء المصارف الاستثمارية وزيادتها ضمن الجهاز المصرفي، وصياغة استراتيجية خاصة بها، لاستقطاب موارد مالية متوسطة وطويلة الاجل واستثمارها في مشاريع تمويلية طويلة الاجل، بما يؤدي الى زيادة التوسع الاستثماري للجهاز المصرفي، ومن ثم تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.
- قيام البنك المركزي برسم واستخدام الادوات الكمية للسياسة النقدية بشكل كفوء وفعال من خلال ضرورة حصوله على المعلومات والبيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الاساسية، ومتابعة استصدار التشريعات التي تكفل الزيادة في المرونة المقدمة للإدارات المصرفية، وتخفيف الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛ لكي تتمكن هذه المصارف من خدمة السوق بشكل أكبر .
- من الضروري قيام البنك المركزي بالمحافظة على معامل استقرار نقدي، وذلك بزيادة عرض النقد M2 بنفس نسب زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتقليل الضغوط التضخمية، من خلال التوازن في استخدام اداة الاحتياطي القانوني، وسعر السياسة ، وحوالات الخزينة

6. قائمة المصادر

1.6 المصادر العربية

- 1- التقارير المختلفة للبنك المركزي العراقي (الاستقرار المالي، والسياسة النقدية، والنشرة الاحصائية) للبنك المركزي العراقي للسنوات 2006-2020
- 2- ابو العز، نهلة احمد، (2020)، تقييم اداء القطاع المالي في افريقيا، مجلة كلية الدراسات الافريقية، المجلد 21، العدد 2، ص 30-56.
- 3- إسابعيل، هيثم عبد الحلق، فاضل أياب احمد، (2019)، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، مجلة دراسات المحاسبة المالية، المجلد 14، العدد، 49، ص 77-91
- 4- الافندي، محمد احمد، (2018)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن.
- 5- الخرجي، ثريا، السياسة النقدية بين تراكبات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، عام (2010) .
- 6- عبد الرحيم، شبيبي، جازية، بن بوزيان، (2006)، تقييم كفاءة الجهاز المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 2006.
- 7- علي، احمد ابراهيم، (2018)، المصارف والائتمان والعمق المالي، ص 1-49
- 8- نور الدين، عباسية، (2011)، فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- 9- هدهود، ماج شيب، (2010)، القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الاصلاح، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كوفة، ورقة العمل.

2.6 المصادر الانكليزية:

- 1- Ekberg, Jason & other, 2015, Financial Deepening in Indonesia Funding Infrastructure Development Cata Yzing Economic Growth, Oliver Wyman and Mandiri Institute
- 2- Garba, Balago, (2014). Financial Sector Development and Economic Growth in Nigeria, An Empirical Investigation. International Journal of Finance and Accounting; 3
- 3- Global Financial Development Report 2019 / 2020, Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis
- 4- Khan, Mohsin, Abdelhak S. Senhadji, and Bruce D. Smith, 2001, Inflation and Financial Depth, International Monetary Fund, No 44, P10.
- 5- Kulyk, Andriy, 2002, Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla.
- 6- Levine, Ross; Loayza, Norman; and Beck, Thorsten, 2000, Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes, Journal of Monetary Economics, Vol.46, Issue1.
- 7- Lodewijks, John, Mehdi Monadjemi, Money and Monetary Policy in an Open Economy, ed 1 st, 2015, p 40-43.
- 8- Nzotta, Samuel& Okereke, Emeka, 2009, Financial Deepening and Economic Development of Nigeria an Empirical, African Journal of Accounting, Economics, Finance and Baking Research, Vo.5, No.5.
- 9- Pritamani, Mahesh & Others, 2001, Exchange Rates and Stock Prices: Arethey Related.
- 10- Roghaniana, Parastoo, Amran Raslia, Hamed Gheysari, 2012, International Conference on Asia Pacific Business Innovation and Technology Management p 550-556.
- 11- Setiawan, Sigit, 2015, Financial depth and Access in Indonesia, Journal of Indonesian Economy and Business, Volume 30, Number 2, p 139 – 158
- 12- Tin, Kyaw, 2015, Financial Deepening and Economic Growth, Febru